آفاق الفكر السياسي للحوزة العلمية في العراق

إبان الحكم العثماني المباشر (١٨٣١-١٩١٨م)

الأستاذ الدكتور
حميد حمدان التميمي

المدرس المساعد
علاء الدين محمد تقي الحكيم

جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

آفاق الفكر السياسي للحوزة العلمية في العراق إبان الحكم العثماني المباشر(١٨٣١ ـ ١٩١٨م)

الأستاذ الدكتور
حميد حمدان التميمي

المدرس المساعد
علاء الدين محمد تقي الحكيم

جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

السياسة لغة مشتقة من الفعل ساس يسوس وتعني تدبير شؤون الناس وتملك أمرهم وساس الأمر سياسة قام به وسست الرعية سياسة أمرتها ونهيتها وفي الخبر كان بنو إسرائيل تسوسهم أنبيائهم أي تتولى أمرهم والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه[١]، ولا يخفى إن إصلاح الشيء كل بحسبه.

عرفت السياسة استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي[٢]، وعرفت أيضاً علم الحكومة وفن علاقات الحكم وتطلق على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة أو الطريقة التي يسلكها الحكام[٣].

أما الفكر فهو ظاهرة تاريخية اجتماعية نمت بالعمل البشري والممارسة الاجتماعية وتطورت خلال المراحل المختلفة[٤]، وعرف أيضا الآراء والمبادئ والأفكار السائدة لدى مجموعة بشرية معينة خلال فترة زمنية معينة والمقصود بالجماعات البشرية المعينة هي الأمم والشعوب التي يتكون لديها عبر سنين حياتها الطويلة آراء وأفكار ومبادئ إزاء الكون والإنسان والحياة[٥].

إن النظرية الموضوعية العلمية للفكر هي التي تدرك أساسه الاجتماعي والتاريخي ولكنها لا تكتفي بهذا كله بل تجد الفكر أداة للكشف والخلق والتأثير والتفكير فهو ليس مجرد مرآة تعكس الواقع وتصوره وإنما هي كذلك وسيلة فعالة تغيير الواقع وتطوره[٦].

وعرف الفكر السياسي ((القواعد التي تحكم الأمة وتنظمها وتعيش في ظلها وما هذه القواعد إلا القيم التي تعيش في ظل الأمة))[٧].

أما التوصيف الحديث للسياسة ((فهي مجموعة القرارات المترابطة المتفق عليها بقصد التوصل إلى نتائج وأهداف محددة على المستوى العام أو المستوى الشخصي وينظر إلى

السياسة غالباً باعتبارها تمثل التعامل والتفاعل بين الأفراد والعوامل التي تحدث نتيجة تحديد المواقع والمصالح التي يمكن تحقيقها والقرارات المصاحبة لذلك))[٨].

عرف الفكر السياسي الشيعي الذي هو مدار البحث ((عبارة عن تلك النظرية الخاصة بالشيعة في مسألة الحكم وما تترتب على تلك النظرية من ممارسات شيعية تجاه تلك السلطات الحاكمة والى يومنا هذا))[٩].

إن السلطة التي يدور حولها الفكر السياسي الشيعي هي السلطة التي تسنمت مقاليد الحكم في الفترة المخصصة للبحث ، لكننا سنتعرض آفاق الفكر السياسي الشيعي قبل مدة البحث من باب المقدمة:

في بداية البحث ينبغي تقرير حقيقة ثابتة مفادها إن تقييم المواقف السياسية بشكل عام وللمرجعية الدينية والحوزة العلمية بشكل خاص مع إغفال عاملي الزمان والمكان لا يعتبر تقييماً صحيحاً إذ إن لكل زمان ومكان ظروفه وملابساته وأساليبه الخاصة به وهذا ما لاحظناه جلياً في سيرة الأئمة المعصومين عليهم السلام فمع اتفاقهم (صلوات الله وسلامه عليهم) على مقارعة الظلم والثبات على إحقاق الحق وإزهاق الباطل ولكنهم في تصديهم للظلم يضعون عاملي الزمان والمكان نصب أعينهم فالأئمة عليهم السلام واكبوا تطورات العصر وكانوا بالمستوى المطلوب بالنسبة إلى متطلباته لذا نلاحظ أن سيرة بعضهم قد اختلفت عن بعضهم الأخر ويرجع ذلك إلى الظروف المختلفة التي عاشوها فالإمام الحسن عليه السلام سلك طريق الصلح غير ان الإمام الحسين عليه السلام سلك طريق الثورة وهكذا بقية الأئمة.

إن المرجعية الدينية هي امتداد لنهج الإمامة فقد لعب عامل الزمان والمكان دوره في اتخاذ المواقف السياسيةً مع الحكام في تماسهم اليومي المباشر معهم في خطوط المواجهة الأولى على امتداد تاريخ الصراع بين الحق والباطل والعدل والظلم منذ العصر الإسلامي الأول وحتى تاريخنا المعاصر فقد دافعوا عن كيان الطائفة واتخذوا موافق عدة في الدفاع عن التشيع والعقيدة.

وبعد سقوط الدولة الصفوية في سنة (١١٣٥هـ/١٧٢٢م) انتقلت المرجعية الدينية إلى كربلاء المقدسة حيث جرى هناك السجال الأصولي - الإخباري ولم يسجل تطوراً في الفكر السياسي الشيعي إلا بعد وفاة الشيخ الوحيد الخراساني (١٢٠٨هـ) وانتقال المرجعية من

كربلاء إلى النجف في فترة تولي السيد محمد مهدي بحر العلوم والشيخ جعفر آل كاشف الغطاء.

استولى القاجاريون على السلطة في إيران في سنة (١١٩٣هـ) وظهر بوضوح اهتمام المراجع بالقضايا السياسية والاجتماعية فقد كانت النيابة العامة مطروحة في الفكر السياسي الشيعي وكان للمجتهدين دور أساس في الحكم وفي هذه المرحلة نلاحظ تفويض الفقيه للسلطان الصلاحية باعتباره نائبا عن الإمام في التصدي لقضايا الأمة والبت في أمور المسلمين إذ إن السلطان كان ينوب عن الفقيه في الفصل في أمور المسلمين بأذن الفقيه وأوضح المصاديق لذلك هي الإجازة التي فوضها الشيخ كاشف الغطاء إلى السلطان فتح على شاه التي جاء فيها ((ولما كان الاستئذان من المجتهدين - يعني في أمر الجهاد - أوفق بالاحتياط وأقرب إلى رضا رب العالمين ، فقد أذنت - إن كنت من أهل الاجتهاد ومن القابلين للنيابة عن سادات العباد - للسلطان بن السلطان...فتح علي شاه أدام الله ظله على رؤوس الأنام في أخذ ما يتوقف عليه تدبير العساكر والجنود...من خراج أرض مفتوحة بغلبة الإسلام... وان يقيم شعائر الإسلام ويجعل مؤذنين وأئمة جماعة في عسكر الإسلام وينصب واعظا عارف بالفارسية والتركية يبين لهم نقص الدنيا الدنية...ويأمرهم بالصلاة والصيام والمحافظة على الطاعات والانقياد للملك العلام وعلى أوقات الصلاة والاجتماع إلى الإمام ويضع معلمين يعلمونهم قراءة الصلاة والشكيات والسهويات وسائر العبادات))[١٠].

فأطروحة أن الملك هو ممثل المجتهد كانت مفهومة وشائعةً ومقبولةً قد عمل به ملوك القاجار في أوائل حكمهم وكانوا يفتخرون بذلك وكان السلطان فتح علي شاه يقول إن سلطتنا هي نيابة المجتهدين لزماننا حتى وفقنا بسعادة خدمة الأئمة الهادين المهتدين[١١].

ويعد الشيخ أحمد النراقي (ت١٢٤٨هـ) أول فقيه إمامي بحث بشكل مفصل مسألة ولاية الفقيه وجعلها مسألة فقهية مستقلة في كتابه (عوائد الأيام) في العائدة الرابعة والخمسين وهو أمر لفت أنظار من تلاه من الفقهاء في البحث في المسألة حتى شقت طريقها إلى الكتب الفقهية.

جعل الشيخ النراقي شؤون الناس الدنيوية من واجبات الفقهاء وأناط بهم جميع واجبات السلطة السياسية ، يقول: ((لما كان الفقهاء السابقون ينسبون إلى الفقيه صلاحيات

متعددة وينظرون إلى الفقيه هو الحاكم في زمن الغيبة ولكنهم لم يذكروا دليل على ذلك عرفت على إثباتي هذا المطلب بالدليل بان كل ما للفقيه العادل توليه وله الولاية فيه أمران إحداهما: كل ما كان للنبي والإمام الذين هم سلاطين الإمام وحصون الإسلام فيه الولاية فللفقيه العادل أيضا ذلك إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص ، ثانيهما: كل فعل متعلق بأمور العباد في دينهم أو دنياهم لابد من الإتيان به ولا مفر منه فهو وظيفته للفقيه وله التصرف فيه والإتيان به))[١٢].

وإجمالا فقد أوجد النراقي صيغة جديدة إلى حد ما تقوم على حصر أهلية الولاية على الشأن العام في المجتهد الجامع للشرائط يمارسها بنفسه أو يأذن للحاكم الفعلي في ممارستها إن أمكن وإلا جاز لذوي الشوكة من المؤمنين التصدي لها تأسيساً على أنها من الضروريات التي لا تترك لفقد الحد الأعلى من شروط التأهل لها[١٣].

وبالجملة فأن هناك اتجاهان فكريان لدى فقهاء الشيعة الإمامية بشأن ولاية الفقيه على المسلمين:

الأول: يعتقد بإطلاق ولاية الفقهاء في زمن الغيبة فكما أن في الأنبياء والأئمة عليهم السلام الولاية المطلقة وغير المحدودة على الأمة الإسلامية فكذلك الحال بالنسبة إلى الفقهاء لان العلماء ورثة الأنبياء وقد استدلوا على ذلك بأدلة عدة.

وينقسم هذا الفريق إلى قسمين:

أولهما: يرى في الفقيه الحرية الكاملة في التصرف حتى لو لم ين هناك مصلحة في الأمر.

ثانيهما: يرى أن للفقيه مطلق الحرية في التصرف ولكن ضمن حدود المصلحة.

أما الاتجاه الفكري الثاني: فيعتقد بالولاية المقيدة للفقيه وذلك باعتبار إن الأصل هو عدم ولاية الآخرين على الإفراد مما يقتضي الاقتفاء بالقدر المتيقن وهو الولاية المحصورة بأذن[١٤].

وذهب الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر (ت١٢٦٦هـ) إلى الاعتقاد بالولاية المطلقة للفقهاء وإنها إن لم تكن كذلك فسيؤول الأمر بالأمة إلى الاختلال خاصة فيما يتعلق بتنظيم

علاقات المجتمع الشيعي[١٥]، بينما يذهب الشيخ مرتضى الأنصاري (ت١٢٨١هـ) إلى نقد الولاية العامة وتفنيد شرعيتها وبيان أن صلاحية الفقيه في زمن الغيبة لا تتجاوز الأمور الحسبية[١٦]، واكتفى بولاية الفقيه في الإفتاء والقضاء وكل ما يستطيع القيام به بشأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بوصفه نائب عن الإمام[١٧]، ونلاحظ في هذه الفترة بالذات وفي إطار الحوزة العلمية في النجف وكربلاء هناك فقهاء دخلوا المسرح السياسي والاجتماعي وحتى العسكري، فقد اصدر السيد محمد الطباطبائي فتوى لجهاد القوات الروسية الغازية لمناطق القفقاز في إيران فبادر هو مع جماعة كثيرة من العلماء والطلاب والناس إلى النزوح إلى ساحات المعارك وبالرغم من الهزيمة التي لحقت بصفوف المسلمين لكن الحادثة دلت بوضوح على أن العلماء الفقهاء كانوا يشعرون بالمسؤولية في حفظ الأمة وصيانة الشريعة فقاموا وعملوا بتكليفهم الشرعي[١٨].

وبعد بدأ الدور السابع للمرجعية بانتقالها إلى سامراء حيث كانت تصل إلى إسماع مرجعها السيد محمد حسن الشيرازي إفراط الحكام القاجاريين في إعطاء الامتيازات للأجانب فقد ابرم ناصر الدين شاه اتفاقات وعقوداً مع الغرب حيث اعتبرت مرحلة حكمه بمثابة شراكة الاستعمار الأجنبي مع الاستبداد الداخلي ضد الشعب الإيراني، وفي سنة (١٣٠٦هـ) سافر ناصر الدين شاه إلى بريطانيا فعقد اتفاقية معهم تمنحهم امتيازات التنباك، وبدأ عصر إمبراطورية الشركات البريطانية في إيران لتصول وتجول بكل حرية، ومن هنا بدأ الفساد الغربي يستشري في جسم الأمة ذلك لان وجود الأجانب كان واضحاً في المجال الاقتصادي والثقافي والأخلاقي والديني والسياسي مما ترك أثاره السيئة وبدأت إشكاليات الأخلاق والتقاليد الغربية تغزو بلا حدود جسد المجتمع الإسلامي[١٩]، يقول أحد المعاصرين لنهضة التنباك ما نصه: ((جاء من لندن جماعة من الأجانب لا يقل عددهم عن ألف نسمة بين رجال ونساء ودخلوا طهران وشرعوا في تنفيذ مقاصدهم وأرسلوا في كل بلد من بلاد إيران عدد من هيئتهم...فكثرة الفواحش وشرب الخمور فلم تزل كل يوم تكثر هذه الدواهي وقد منح الأجانب المدارس لدعوة الناس إلى المسيح وجعلوا المبشرين البروتستانت في جميع المستشفيات ينفقون أموال جمة على الفقراء والمساكين ويستخدمون بنات الإسلام وفتيانهم وصار المسلمون مقهورين))[٢٠].

وفق غمرة هذه الأوضاع عقد ناصر الدين شاه مع شركة انكليزية اتفاق باحتكار التبغ

الإيراني للشركة وتوليها زراعته وبيعه وتصديره لمدة خمسين سنة بدأ من سنة (١٣٩٠هـ) فأثر هذا الامتياز على الحركة التجارية الداخلية والسوق المحلية كما حاول الأهالي إثناء الشاه عن عقد هذه الاتفاقية ولم تجد هذه المحاولات نفعاً، وعلى اثر ذلك اندلعت انتفاضة شعبيه عام (١٨٩٠م) بقيادة العلماء في إيران وكان ابرز المجتهدين الذين قادوا الانتفاضة الميرزا حسن الاشتياني وأدرك علماء إيران إن توفير فرصة أقوى لنجاحهم يتطلب دعم وتأييد المرجع الأعلى للشيعة السيد الشيرازي فأرسل عدد منهم برقيات إليه طالبين دعمهم فرد عليهم طالب توضيحات أكثر لمطالبهم، كما أرسل السيد الشيرازي رسائل عدة إلى الشاه يطالبه فيها استجابة للرعية في إلغاء الاتفاقية غير انه يأس من إقناعه فأصدر فتواه الشهيرة ((استعمال التنباك والتتن حرام بأي نحو كان ومن استعمله كمن حارب الإمام جل الله فرجه))[٢١].

وكان لهذه الثورة معطيات على صعيدين الداخلي والخارجي ، صعيد التأثير السياسي الشيعي تتمثل بـ:

١. قوة المرجعية سياسياً على الصعيدين الداخلي والخارجي والمتمثل في الارتباط التام بين القيادة الدينية والأمة والثقل الذي تمثله في أوساط الشعب والتفاف الشعب حول قيادته الدينية، وقد انعكست قوة المرجعية سياسياً على الصعيد الخارجي بعد إلغاء هذه المعاهدة ((حيث انتشر الخبر إلى سائر أسيا وبلاد أوربا وإفريقيا وأمريكا ونشر ذلك في الجرائد الخارجية وأرسل الأمريكان إلى سفيرهم في بغداد سائلين عن هذه الرجل الكبير المطاع الديني الذي قام في قبال أربع دول كبار ونال مرامه وغلب عليهم، وأمر الروس سفيرهم في بغداد بمسافرته إلى سامراء ليظهر إخلاصه فأمتثل وكان الأجانب من كل جانب يسألون حاله حتى خيف عليه من اليد العادية ولكن يد الله فوق أيديهم))[٢٢].

٢. شكلت الانتفاضة إحدى أهم المواقف والنشاطات الفكرية السياسية لعلماء المسلمين الشيعة في العراق في أواخر القرن التاسع عشر فكانت مظهر رئيساً من مظاهر الاتجاه الثقافي السياسي الإسلامي الذي مهد لقيام الحركة الإسلامية في العراق في أوائل القرن العشرين[٢٣].

٣. عكست هذه الانتفاضة الشعبية تفاعلاتها الثقافية والسياسية على الشعب العراقي

فخلقت جواً من العداء التام للاستعمار الغربي وأساليب تغلغله في أوساط المسلمين وظهر ذلك جلياً في حركة الجهاد ضد الاستعمار البريطاني وثورة العشرين[٢٤].

٤. منحت هذه الانتفاضة للإسلاميين للوقوف إمام الحاكم المستبد[٢٥] وتمثل هذه الانتفاضة أول مواجهة مباشرة بين الفقيه والسلطان على امتداد التاريخ الشيعي بعد الغيبة[٢٦].

وجاءت الثورة الدستورية الإيرانية التي مثلت انعطافاً كبيراً في الفكر السياسي الشيعي- كما مر في الفصل الثاني من هذه الأطروحة - وكان من ثمارها كتاب (تنبيه الأمة) للنائيني إذ يُعد أول كتاب في الفقه السياسي الإسلامي الحديث وكذلك يعد وثيقة تاريخية تدون واقع الفكر والسياسة الذي كان قائماً أيام صدوره[٢٧]، ويحتوي على نظريته السياسية ودراسة هذه النظرية تشهد على تأثر النائيني بالفكر العالمي وبالفكر المهيمن على الساحة العالمية وهو يسعى في نظريته للتأكيد على أن الحكومة المشروطة في عصر غيبة الإمام الثاني عشر هي أفضل نمط في الحكم السياسي ويقدم فهماً جديداً للنص الديني، فالحكم حق للإمام وهو الذي يمسك الحق في ممارسة ذلك بنفسه أو من خلال نوابه ي عصر الغيبة وهو الفقهاء الجامعو الشرائط ولكن النائيني يعيد النظر في هذه النظرية على أساس إن أي حكومة في عصر الغيبة غير الحكومة التي تستمد شرعيتها من نواب الإمام وإن كانت حكومة مغتصبة ولكن لابد لنا من التضييق من حالة الغصب هذه وإقامة الدولة المشروطة هي وسيلة للقيام بالتضييق على مقدار الغصب المتحقق في الحكومة المطلقة والحكومة المطلقة هي المستبدة إضافة إلى أنها غصباً لحق الإمام هو غصب لحقوق أخرى هي حق الله وحق الناس، وأما في الحكومة المشروطة فدائرة الغصب مختصة بحق الإمام[٢٨].

ومع غياب المعصوم وعجزنا عن إيجاد حاكم حكيم مستجمع للفضائل فإن البديل الممكن هو إيجاد وسائل تساعد على توفير الحد المعقول من الصفات الفاضلة في الحكم وهذه الوسائل قد تكون فاعلة في جعل السلطان اقرب إلى النموذج الأعلى والوسائل هي الدستور، والهيأة المسددة (البرلمان)[٢٩].

ولما كانت المرجعية الدينية كقيادة عامة تهتم بالشؤون المسلمين بعيداً عن المواقع الجغرافية والانتماءات الإقليمية فقد تعاملت مع الأحداث وفق القواعد الإسلامية الثابتة فيه

تنطلق من الموازين الشرعية التي تمليها عليها الأحداث وبعيدة كل البعد عن التأثيرات الإقليمية ونرى ذلك بوضوح من موقفها إزاء الاحتلال الايطالي لليبيا سنة (١٩١١م) حيث وقف العلماء بقوة إلى جانب الدولة العثمانية في الدفاع عن ليبيا ومن الهجوم الروسي على شمال إيران و من الهجوم الانجليزي على جنوبها وذلك بإعلان الجهاد فـ((اليوم هجمت الدول الأوربية على الممالك الإسلامية فمن جهة هجمت ايطاليا على طرابلس المغرب وروسيا على شمال إيران وانكلترا على جنوبها وهذا يهدد باضمحلال الإسلام لذا يجب على عموم المسلمين من العرب والعجم أن يهيئوا أنفسهم للدفاع عن البلاد الإسلامية ضد الكفر وان لا يقصروا ولا يبخلوا في بذل أنفسهم وأموالهم...حتى تبقى المملكتان الإيرانية والعثمانية مصونتين محفوظتين بعون الله من هجوم الصليبيين))[٣٠].

وهكذا تصدت المرجعية لمحاولة الغزو البريطاني للعراق حينما كانت البصرة مهددة بخطر الغزو البريطانية وصلت برقية من وجوه البصرة إلى علماء الدين في العتبات المقدسة ومختلف المدن العراقية وعلى أثرها عقد اجتماع في (مسجد الهندي) في النجف الأشرف حضره العلماء والزعماء وشيوخ العشائر من الفرات الأوسط فخرج المجتمعون بوجوب مشاركة الحكومة المسلمة في دفع الكفار عن بلاد الإسلام وإعلان الجهاد ووجوب الدفاع عن البلاد الإسلامية وطيروا البرقيات بهذا الصدد ((باسم الشريعة المحمدية يجب علينا النهوض والقيام...وهذا حكم ديني لا يفرق بين إيراني وعثماني...))[٣١].

لقد كانت مشاركة جموع المجاهدين بقيادة علمائها اكبر الأثر في طرح أنموذج النضال الديني والوطني الذي يستند إلى أسس دينية كان في مقدمتها مهمة الدفاع عن الأرض الإسلامية ضد الاحتلال[٣٢].

وبهذا دخلت المرجعية الدينية حقبة جديدة وهامة من تطورها السياسي والفكري الذي امتد نحو عقد من الزمان كانت المواجه المسلحة السمة البارزة لهذه الحقبة وكانت هذه أولى المواجهات المسلحة التي شارك فيها رجال الدين والعلماء، وفي مطلع القرن العشرين أخذت تتشكل في العراق حركة إسلامية تركزت في الدرجة الأساس في المدن الشيعية المقدسة وخاصة في النجف وكربلاء حيث مثلت امتداد للنهضة الثقافية الفكرية السياسية التي ظهرت في تلك المدن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وقد عبرت هذه الحركة عن نفسها بما هي عمل إسلامي حركي يتجاوز مفهوم حصر الإسلام في الإطار الديني العبادي

فقط بمظاهر وتيارات فكرية وسياسية مختلفة اتخذت في أحيان كثيرة أشكال تنظيمية ملائمة لأوضاعها ونشاطها[٣٣].

هوامش البحث

(١) انظر مادة (سوس) الزبيدي، تاج العروس الطريحي، مجمع البحرين.
(٢) أبو البقاء، كليات أبي البقاء، المصدر السابق، مادة (سوس).
(٣) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٧٤م)، ص٣٢٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٤٠٨.
(٥) فاضل زكي محمد، الفكر السياسي العرابي الإسلامي بين ماضيه وحاضره،(بغداد: دار الحرية،١٩٧٦م)، ص٩.
(٦) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، ص٤٠٨.
(٧) بطرس بطرس غالي، المدخل إلى علم السياسة، (القاهرة: الانكلومصرية، ١٩٥٩م)، ص٣٥.
(٨) موقع وزارة الأوقاف المصرية، المصدر السابق، مادة (سياسة).
(٩) حسن عباس حسن، الفكر السياسي الشيعي، المصدر السابق، ص٢٧.
(١٠) الشيخ جعفر كاشف الغطاء، كشف الغطاء،ج٢، ص٣٩٥.
(١١) أبو القاسم يعقوبي، المرجعية الدينية والسياسة (بحث)، ضمن كتاب آراء في المرجعية الشيعية، (بيروت: دار الروضة، ١٩٩٤م)، ص٣٩٨.
(١٢) احمد النراقي، عوائد الأيام،ط٣،(قم:بصيرتي،١٩٨٦م)، ص٨٧-٨٨.
(١٣) توفيق السيف، نظرية السلطة في الفقه الشيعي،(الدار البيضاء: المركز العربي،٢٠٠٢م)، ص١٤٩.
(١٤) للتفاصيل انظر عبد الحسين الشهيدي الصالحي، ولاية الفقيه في رأي الشهيد الثالث (بحث) ضمن كتاب آراء في المرجعية الشيعية،ص٥٦٢.
(١٥) للتفاصيل انظر حسن بحر العلوم، الإسلام والفيدرالية، بحث فقهي ودستوري في ولاية الإنسان على نفسه،(العراق:بلا،٢٠١٠م)، ص١٦.
(١٦) الأمور الحسبية: كل ما يطلبه الشارع على نحو الكفاية مما تتقوم به حياة المجتمع ويختل من دونه، واصطلاحاً الأمور التي يتولاها الحاكم الشرعي في غيبة الإمام كولايته على الأمور المالية وعلى رعاية القاصرين ونحو ذلك، انظر احمد فتح الله، معجم ألفاظ الفقه الجعفري،ص٧٦.
(١٧) مرتضى الأنصاري،المكاسب،ج١،ص٤١١.
(١٨) أبو القاسم يعقوبي،ص٣٩٣.
(١٩) المصدر نفسه، ص٣٩٤.

(٢٠) ذبيح الله المحلاتي،ج٢، ص٦٥.
(٢١) على الروزدري، تقريرات آية الله المجدد الشيرازي- من المقدمة، ص٤٠.
(٢٢) ذبيح الله المحلاتي، المصدر السابق، ج٢، ص٨٨.
(٢٣) علي الروزدري، المصدر السابق، ص٤٠.
(٢٤) انظر محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن، ص١٩٦.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) فؤاد إبراهيم، ص٢١١.
(٢٧) حميد جاسم عبود، الفقه الدستوري عند الإمام النائيني، ص١٠١.
(٢٩) فردين قريشي، تجديد الفكر الديني في إيران، دراسة في علم اجتماع المعرفة، تعريب على الموسوي، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،٢٠٠٨م)، ص١٥٩-١٦١.
(٢٩) محمد علي الحكيم، الفكر السياسي المعاصر للشيعة الإمامية، (العراق: مؤسسة آفاق، ٢٠١٠م)، ص٢٢٥-٢٣١.
(٣٠) ((العلم))،(مجلة)،السنة ١،العدد٥،ص٢٨٥.
(٣١) محمد باقر احمد البهادلي، الحياة الفكرية في النجف،ص٤٣-٤٤.
(٣٢) المصدر نفسه.
(٣٣) غسان عطية، التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الأولى، ((دراسات عربية))، (مجلة)، بيروت، السنة ١٩٧٢م، العدد١٢، ص٣٤.

قائمة المصادر والمراجع

- احمد النراقي، عوائد الايام، ط٣ (قم:بصيرتي،١٩٨٦)
- بطرس بطرس غالي، المدخل إلى علم السياسة،(القاهرة:الانكلومصرية،١٩٥٩)
- توفيق السيف، نظرية السلطة في الفقه الشيعي (الدار البيضاء: المركز العربي، ٢٠٠٢)
- جعفر كاشف الغطاء، كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء ، (إيران: انتشارات مهدوي، د.ت)
- سن بحر العلوم، الاسلام والفيدرالية، بحث فقهي دستوري في ولاية الانسان على نفسه (العراق، د.ط، د.ت)
- ذبيح الله المحلاتي ، مآثر الكبراء في تاريخ سامراء ، (النجف: الزهراء ، ١٩٦٨م)
- عبد الله بن الحسن أبو البقاء ، الكليات ، معجم المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق عدنان درويش وآخر ، (بيروت: مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٨م)

- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٧٤م)

- علي الروزدري، تقريرات آية الله المجدد الشيرازي (د.م:د.ط،د.ت)

- فؤاد ابراهيم ، الفقيه والدولة ، الفكر السياسي الشيعي ، (بيروت: دار الكنوز الادبية ، ١٩٩٨)

- فاضل زكي محمد، الفكر السياسي العرابي الإسلامي بين ماضيه وحاضره، (بغداد: دار الحرية،١٩٧٦م)

- فتح الله أحمد، معجم ألفاظ الفقه الجعفري،(الدمام: المدخول ،١٤١٥هـ)

- فخر الدين بن محمد علي الطريحي (ت١٠٨٥هـ/١٦٧٤م) ، مجمع البحرين ، تحقيق احمد الحسيني، (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي ، ٢٠٠٧م).

- فردين قريشي، تجديد الفكر الديني في إيران، دراسة في علم اجتماع المعرفة، تعريب على الموسوي، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،٢٠٠٨)

- محمد باقر البهادلي،الحياة الفكرية في النجف الاشرف(١٩٢١-١٩٤٥م)، (قم: ستاره، ٢٠٠٤م).

- محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن (بيروت: الاعلمي، ٢٠١٣م)

- محمد علي الحكيم، الفكر السياسي المعاصر للشيعة الإمامية (العراق: مؤسسة أفاق،٢٠١٠م)

- مرتضى الأنصاري، المكاسب، تحقيق محمد الكلانتر، (النجف: الآداب،١٣٩٢هـ)

الأبحاث:

- أبو القاسم يعقوبي، المرجعية الدينية والسياسة، ضمن كتاب آراء في المرجعية الشيعية (بيروت: دار الروضة ١٩٩٤)

- عبد الحسين الشهيدي الصالحي، ولاية الفقيه في رأي الشهيد الثالث ضمن كتاب أراء في المرجعية الشيعية.

- غسان عطية، التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الاولى، دراسات عربية (مجلة) بيروت، السنة ١٩٧٢م، العدد١٢.

المجلات والصحف:

- دراسات عربية، بيروت، العدد ١٢، سنة ١٩٧٢.

- العلم، السنة ١، العدد٥.